مكتب المجلس عقد اجتماعه برئاسة الغانم

عقد مكتب مجلس الأمة اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وحضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي، وأمين سر المجلس النائب فرز الديحاني، ومراقب المجلس النائب أسامة الشاهين، ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب الدكتور عبيد الوسمي، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب أحمد الحمد، بالإضافة إلى الأمين العام لمجلس الأمة عادل اللوغاني.

اجتماع مكتب المجلس برئاسة الغانم

استفسر من الرشيد عما إذا كانت هناك صلة قرابة بين أي من العاملين في "الاستثمار"

الطريجي للعرو: هل سبق لـ «الشؤون» إبرام عقد يسمح للشركة المتعاقد معها بالتحكم في إدارة بيانات الوزارة؟

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالين إلى كل من وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني مبارك العرو، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، نص على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 هل سبق لوزارة الشؤون الاجتماعية إبرام عقد أيا كان نوعه يسمح للشركة المتعاقد معها التحكم في إدارة بياناتها كاملة سواء كان ذلك داخل أو خارج دولة الكويت؟

–2 هل هناك وسيلة حماية لضمان عدم وصول المعلومات الخاصة بالعقد إلى الغير؟ وهل سبق الإخلال بمبدأ السرية المتفق عليه؟

–3 في حال تعاقد الوزارة مع الشركات، هل من اللازم على الشركة المتعاقد معها إرجاع حوافظ البيانات عند نهاية التعاقد إلى الجهة المستفيدة في الوزارة؟

عبدالله الطريجي

سؤال إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار

تساهم العديد من الشركات المحلية والعالمية في إدارة أصول الهيئة العامة للاستثمار وذلك من خلال إبرام عقود إدارة بين الطرفين، ولما كانت تلك الأموال والأصول هي في واقع الحال مملوكة لحكومة دولة الكويت والتي تحتاج إلى الكثير من العناية والاستقلالية عن أي آراء قد تؤثر على القرار أو نتائج إدارة تلك الأموال، ولما كان من الأهمية بمكان ضرورة النأي بتلك الأصول والأموال عن أي تأثيرات ليست من صُلب العمل الاستثماري، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– هل هناك أي علاقة أسرية من قريب أو بعيد تربط بين أي من العاملين في تلك المحافظ أو المنتسبين لها سواء كانت بنوكا أو شركات أو مؤسسات أو أي كيان آخر أوأيا من المسؤولين السابقين أو الحاليين العاملين في الهيئة العامة للاستثمار أو الجهات التابعة لها كمكتب الاستثمار الكويتي وغيره؟

الحويلة لوزير المالية: كم عدد القسائم الصناعية أو الخدمية التابعة للدولة التي لم تستغل في الـ 5 سنوات الماضية؟

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالاً إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد.

وجاء في نص السؤال ان وزارة المالية هي الجهة التي تحفظ أملاك الدولة خاصة العقارية وإداراتها واستغلالها وبيعها طبقا لنص المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن نظام أملاك الدولة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– كم يبلغ عدد القسائم الصناعية أو الخدمية أو الحرفية أو الزراعية التابعة لأملاك الدولة التي لم تُستغل أو تُنشأ أي منشأة عليها من أشخاص أو شركات أبرمت معهم الدولة عقود الاستغلال خلال السنوات الخمس الماضية؟ مع ذكر مساحة هذه القسائم، وتاريخ التخصيص، وكم مدة الاستغلال الممنوحة للمخصص لهم؟

محمد الحويلة

عبر تثمينها أو تحويلها إلى النشاط الاستثماري

الغريب لتنظيم القطع "2-4-12" في منطقة السالمية

تقدم النائب يوسف الغريب باقتراح برغبة لإعادة النظر في تنظيم القطع "12،4،2" في منطقة السالمية، سواء عبر تثمينها أو تحويلها إلى النشاط الاستثماري.

وقال في مقدمة الاقتراح إن منطقة السالمية تعتبر من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، خصوصا فيما يتعلق بسكن الوافدين فيها في أغلب القطع السكنية والاستثمارية، فيما أصبح سكن المواطن أقل بكثير من الوافدين في المنطقة وذلك بعد أن استبدلت بعض القطع فيها من السكني إلى الاستثماري أو التجاري.

كما أن القطع "12،4،2" تحاوطها المجمعات التجارية والاستثمارية وأيضا يقطنها الكثير من العزاب الوافدين وباتت المنطقة مزدحمة في أغلب الأوقات وأغلب قطعها ذات مجمعات وأسواق ومراكز تجارية.

قد تشهد اختلافات بوجهات النظر النيابية تجاه بعض القضايا ..والحكومة تمد يد التعاون

جلسة ساخنة وغير عادية لمجلس الأمة ..اليوم

العازمي: مقاطعتي للقسم الحكومي تأتي انسجاما مع مواقفي السابقة وقناعتي باستمرار نهجها عينه

فيما يعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم بعد تمام التشكيل الحكومي ، وهي الجلسة عينها التي ستشهد أداء اليمين الدستورية لأعضاء الحكومة الجديدة أمام المجلس ، يبدو أننا أمام جلسة ساخنة وغير عادية على صعيد الأحداث .

في هذا الإطار أعلن النائب حمدان العازمي مقاطعته قسم الحكومة المقرر في جلسة اليوم ، مؤكدا أن ذلك "يأتي انسجاما مع مواقفي السابقة وقناعتي باستمرار النهج الحكومي الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية للأزمات التي تعاني منها البلاد" .

من جهة أخرى أكدت مصادر مطلعة لـ" الصباح " أن الحكومة وللمرة الأولى منذ عام 2012 ستقدم برنامج عملها إلى مجلس الأمة ، مبينة أنها ستبدي حسن النية ، وستمد يد التعاون للنواب من أجل المصلحة العامة .

وكان النائب عبيد الوسمي قد قال في أحد البرامج التلفيزيونية المذاعة على إحدى القنوات المحلية أن الحكومة بالفعل ستتقدم ببرنامج عمل إلى مجلس الأمة .

على صعيد متصل أضافت الأمانة العامة لمجلس الأمة على جدول أعمال جلسة اليوم بندا جديدا يتعلق بتشكيل لجان تحقيق.

ويتضمن البند طلبا مقدما من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق بشأن شبهات في أعمال بعض النواب الحاليين والسابقين والوزراء والقياديين التنفيذيين وأعضاء ورؤساء الهيئات العامة ومن في حكمهم ومن تعاون معهم من الشركات والأفراد والهيئات الخاصة والعامة داخل البلاد أو خارجها اشتراكا أو تسهيلا، وسواء كانت الاستفادة مباشرة او غير مباشرة

حمدان العازمي

وتابع: «لنسعى لاستغلال طاقات الشباب في مختلف المجالات وتمكينهم من المساهمة في صياغة مستقبل الكويت الغالية، فالشباب الكويتي هم عماد الوطن وثروته الحقيقية والهدف الرئيسي للتنمية، فلنعمل على الاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم في جميع المجالات. سائلين المولى عز وجل أن يؤتي الجميع الحكمة ويهديهم سواء السبيل ويحفظ الكويت واحة أمن وأمان وأن يجنبها الفتن ما ظهر منها وما بطن».

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة يعاود عقد جلساته العادية اليوم وغدا بأداء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية ومناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله وأبرزها النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الـ16 للمجلس.

ويستهل المجلس أعمال جلسته ببنود عدة هي أداء الوزراء من غير أعضاء مجلس الأمة اليمين الدستورية والتصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة واستكمال تشكيل عضوية اللجان البرلمانية.

وينتقل المجلس في جلسته بعد ذلك إلى مناقشة بند الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحالي بالإضافة إلى بند برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الـ16 للسنوات "2020/2021 – 2023/2024".

وأدرج على جدول أعمال الجلسة تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين ومنها مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون "الإعلام المرئي والمسموع" ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون "المطبوعات والنشر" في مداولتيهما الثانية.

ويشمل جدول الأعمال تقرير للجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حول الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل والاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته.

ومن البنود المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وتقرير لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية عن الاقتراح بقانون في شأن تولي الوظائف العامة والاقتراحين بقانون بشأن تكويت الوظائف العامة بالدولة.

ويتضمن جدول الأعمال تقريرا آخر للجنة "الموارد" البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بالقانون في شأن الخدمة المدنية والاقتراح بقانون بتعديل مادة من المرسوم بالقانون في شأن الخدمة المدنية.

كما أدرج على جدول الأعمال تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية عن المشروع بقانون والاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام قانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة والاقتراح بقانون في شأن إدراج بعض المناطق إلى الجدول الانتخابي.

ومن التقارير المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة شؤون البيئة البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون "إصدار قانون حماية البيئة" وتقرير لجنة شؤون الإسكان البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل مادة من قانون "الرعاية السكنية".

كما أدرجت على جدول أعمال الجلسة تقارير أخرى للجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين وتقارير لجنة الشؤون الخارجية عن اتفاقيات ووثائق ومذكرات تفاهم وبروتوكولات بالإضافة إلى طلبات المناقشة وطلبات تشكيل لجان التحقيق البرلمانية وطلبات تشكيل اللجان المؤقتة علاوة على بنود أخرى.

وكان مجلس الأمة بدأ دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحالي في 26 اكتوبر الماضي بعقد الجلسة الافتتاحية حيث تفضل حينها سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد بإلقاء النطق السامي وتلته كلمتا رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وسمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء وشهدت تلك الجلسة تشكيل المجلس أعضاء اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة لدور الانعقاد الثاني.

وكان سمو أمير البلاد استقبل في دار يمامة بتاريخ 8 نوفمبر الماضي سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء حيث رفع إلى مقام سموه كتاب استقالة الحكومة.

وبناء عليه رفع رئيس مجلس الأمة في التاسع من الشهر ذاته جلسة مجلس الأمة العادية لتقديم الحكومة استقالتها وذلك إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة.

وتلى ذلك صدور المرسوم الأميري في 14 نوفمبر الماضي بقبول استقالة سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

كما صدر في الـ 23 من نوفمبر الماضي الأمر الأميري بتعيين سمو الشيخ صباح الخالد رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة وتلاه صدور المرسوم الأميري يوم الثلاثاء الماضي بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

مجلس الأمة

مصادر لـ"الصباح": الحكومة ستتقدم ببرنامج عمل مقنع إلى المجلس للمرة الأولى منذ 2012

تشكيل لجنة تحقيق بشأن "شبهات في أعمال نواب حاليين وسابقين ووزراء وقياديين" على جدول الجلسة

وسواء، كان النشاط عمديا أو وقع بصورة الإهمال وذلك طبقا للمعايير الواردة في قانون حماية المال العام واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

من جهة أخرى قال تجمع دواوين الكويت إن مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الكبيرة التي تواجه الوطن تستوجب وجود برنامج عمل حكومي واضح وشامل للسنوات المقبلة، لا يتغير ولا يتبدل بتغير الأشخاص.

وقال رئيس التجمع فهد عبدالرحمن المعجل في رسالة عن التجمع بعد تشكيل الحكومة الجديدة «بعد أن تشكلت الحكومة رقم 39 بتاريخ الكويت، والرابعة برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد ، فإننا نبارك لأعضاء الحكومة ثقة القيادة السياسية راجين من المولى عز وجل أن يعينهم ويوفقهم».

وأضاف: «جميعنا يدرك أن هناك تحديات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة تواجه الوطن، وهذا يحتاج إلى جهود وتنظيم عمل ممنهج في إطار رؤية شاملة ومدد محددة للتنفيذ، حتى لا تصبح هذه الجهود مجرد كلام واستعراضا إعلاميا، ولن يتحقق ذلك إلا بوجود استقرار سياسي وتعاون مثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

وبين أن «هذا يتطلب من الحكومة الجديدة أن يكون لها أهداف واضحة ومحددة وموحدة وبرنامج عمل حكومي واضح وشامل للسنوات المقبلة، لا يتغير ولا يتبدل بتغير الأشخاص، وضرورة تشكيل لجنه برلمانية وزارية من عدد من النواب والوزراء لوضع خارطة طريق لمعالجة جميع الملفات تجاه القضايا المتعلقة بمصلحة الوطن والمواطن».

وقال بيان التجمع إن «ما نريده لتحقيق ذلك هو رجال دولة من نواب ووزراء متفائلون بمستقبل الكويت، وعلى قدر كبير من الكفاءة والمسؤولية يملكون الرؤية المستقبلية ويطرحون الحلول الواقعية والمنطقية لمعالجة الملفات العالقة لإصلاح الاختلالات والنهوض بالبلد بما يتوافق مع تطلعات وآمال أهل الكويت الأوفياء. كما نتمنى أن نبتعد عن من يسوق لشعارات التشاؤم والتذمر والتجريح ودغدغة المشاعر والاستعراض الإعلامي وتصيد الأخطاء».

"دواوين الكويت": مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية تستوجب وجود برنامج عمل حكومي واضح

نسعى لاستغلال طاقات الشباب في مختلف المجالات وتمكينهم من المساهمة في صياغة مستقبل الكويت